



2026/8/8

تقييم أولي لمخاطر الاستدامة المالية والنقدية في العراق

د. عامر عبد رسن الموسوي

● تقدير موقف

تقييم أولي لمخاطر الاستدامة المالية والنقدية في العراق

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الإصدار / تقدير موقف

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

د. عامر عبد رسن الموسوي / نائب رئيس / الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزُ مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليَّة لقضايا معقدة تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

تشير المؤشرات الكلية إلى دخول الاقتصاد العراقي مرحلة تتسم بارتفاع المخاطر المالية والنقدية، نتيجة تزامن الصدمات الخارجية مع استمرار الاختلالات البنيوية في هيكل المالية العامة للدولة ويأتي في مقدمة هذه الاختلالات الاعتماد شبه المطلق للموازنة العامة على الإيرادات النفطية الأمر الذي جعل المالية العامة شديدة الحساسية لأي اضطراب في أسعار النفط أو كميات التصدير أو مسارات التجارة الدولية، وفي ضوء استمرار القيود المفروضة على صادرات النفط يتوقع أن تتراجع الإيرادات النفطية خلال العام الجاري بنحو (25) تريليون دينار عراقي وهو انخفاض يمثل صدمة مالية واسعة النطاق ستنعكس مباشرة على قدرة الخزينة العامة في تمويل الإنفاق الجاري والاستثماري. ونتيجة لذلك تشير التقديرات إلى اتساع العجز المالي الكلي إلى ما لا يقل عن (38.8) تريليون دينار عراقي أي ما يعادل نحو 12% من الناتج المحلي الإجمالي حتى مع استمرار الحكومة في تطبيق سياسة ضبط الإنفاق وترشيده وحماية النفقات ذات الأولوية ولا سيما الرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية واستيرادات الطاقة والأدوية والسلع الأساسية، بالتوازي مع محاولات زيادة الإيرادات غير النفطية.

وتزداد خطورة الوضع إذا استمرت القيود على حركة الصادرات النفطية، إذ يتوقع أن يستقر العجز الشهري عند حدود ستة تريليونات دينار عراقي، وهو مستوى يفوق قدرة أدوات التمويل التقليدية على الاستيعاب ويضع المالية العامة أمام فجوة تمويلية متنامية يصعب سدها في ظل محدودية الاقتراض الداخلي والخارجي. وفي هذا

السياق أصبح البنك المركزي العراقي الممول الرئيس للعجز المالي بعد أن وفر ما يقارب (22) تريليون دينار عراقي خلال النصف الأول من العام، ورغم أن هذا الإجراء قد يوفر معالجة مؤقتة لأزمة السيولة الحكومية إلا أنه يعكس انتقال الاقتصاد تدريجياً إلى حالة من الهيمنة المالية على السياسة النقدية (Fiscal Dominance) حيث تصبح السياسة النقدية خاضعة لاحتياجات تمويل الموازنة بدلا من تحقيق أهدافها الأساسية المتمثلة باستقرار الأسعار والحفاظ على القوة الشرائية للدينار واستدامة الاحتياطيات الأجنبية.

ويمثل استمرار التمويل النقدي للعجز أحد أبرز مصادر المخاطر الاقتصادية الكلية لما ينطوي عليه من توسع في القاعدة النقدية، وارتفاع محتمل في معدلات التضخم، وتزايد الضغوط على سوق الصرف، فضلا عن إضعاف مصداقية السياسة النقدية وتقليص هامش استقلالية البنك المركزي في إدارة أدواته.

وفي القطاع الخارجي، تبدو المؤشرات أكثر إثارة للقلق، إذ أدى الانخفاض الحاد في عائدات النفط إلى تراجع الفائض الخارجي بصورة ملموسة، في الوقت الذي استعادت فيه الواردات مستويات من التدفق من خلال إعادة تنظيم مسارات التصدير البرية، بالتزامن مع تنامي تحويلات رؤوس الأموال إلى الخارج وقد انعكس ذلك بصورة مباشرة على احتياطيات النقد الأجنبي التي انخفضت من (97) مليار دولار في نهاية عام 2025 إلى أقل من (84) مليار دولار في نهاية حزيران مع توقعات بهبوطها إلى نحو (75) مليار دولار بنهاية العام إذا استمرت الظروف الحالية.

كما بدأت الضغوط النقدية بالظهور بوضوح في سوق الصرف، حيث تجاوزت الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية 20% وهي نسبة تعكس تراجع الثقة بقدرة السوق الرسمية على تلبية الطلب الحقيقي على العملات الأجنبية وتزايد عمليات الدوارة، وارتفاع وتيرة سحب الودائع، وتصاعد حركة خروج رؤوس الأموال، وهي جميعها مؤشرات على تنامي الضغوط على ميزان المدفوعات واستقرار النظام المالي.

ومن منظور الاقتصاد الكلي فإن هذه التطورات لا تمثل أزمة سيولة مؤقتة بقدر ما تعكس خلاا هيكليا مزدوجا في المالية العامة والسياسة النقدية فالأزمة الحالية ليست وليدة انخفاض أسعار النفط أو تعطل الصادرات فحسب وإنما هي نتيجة تراكمات طويلة الأمد تتمثل في ضعف تنويع الاقتصاد، وارتفاع الإنفاق التشغيلي، وضيق القاعدة الضريبية، واعتماد الموازنة على مورد ريعي واحد، فضلا عن محدودية التنسيق المؤسسي بين السياسة المالية والسياسة النقدية وعليه فإن استمرار الاعتماد على التمويل النقدي للعجز يمثل خيارا مرتفع الكلفة الاقتصادية وقد يقود إذا طال أمده إلى استنزاف الاحتياطيات الأجنبية، واتساع الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي، وتراجع الثقة بالعملة الوطنية، بما قد يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من عدم الاستقرار المالي والنقدي.

إن المرحلة الراهنة على الرغم مما تنطوي عليه من تحديات مالية ونقدية معقدة تمثل في الوقت ذاته فرصة تاريخية لإعادة بناء الأسس الاقتصادية للدولة على نحو أكثر متانة واستدامة فالأزمات الكبرى

كثيرا ما تكون نقطة انطلاق لإصلاحات استراتيجية تعالج الاختلالات البنيوية التي تراكمت عبر عقود بدلا من الاكتفاء بالاستجابات الظرفية والمعالجات الجزئية التي تؤجل المشكلة ولا تنهيها ومن ثم فإن نجاح الحكومة في إدارة هذه المرحلة لن يقاس بقدرتها على احتواء الضغوط المالية الآتية فحسب، وإنما بمدى قدرتها على تحويل الأزمة إلى مشروع إصلاح اقتصادي شامل يقوم على إعادة هيكلة الإنفاق العام، وتعزيز الإيرادات غير النفطية وتوسيع القاعدة الإنتاجية، ورفع كفاءة إدارة الدين العام، وصيانة استقلالية البنك المركزي، وترسيخ التكامل بين السياستين المالية والنقدية.

إن تبني مثل هذا المسار من شأنه أن ينقل الاقتصاد العراقي تدريجيا من نموذج يعتمد على إدارة الأزمات إلى نموذج يقوم على إدارة التنمية، بما يعزز الانضباط المالي، ويحقق الاستدامة المالية، ويقوي متانة القطاع الخارجي، ويكرس استقرار الاقتصاد الكلي على المدى المتوسط والبعيد، ويؤسس لاقتصاد أكثر قدرة على مواجهة الصدمات الخارجية وأقل اعتمادا على الحلول المؤقتة والإجراءات الاسعافية .

السيناريوهات المحتملة للاقتصاد العراقي حتى نهاية العام ٢٠٢١

إن تطور المؤشرات المالية والنقدية خلال الأشهر المتبقية من العام سيظل رهنا بجملة من المتغيرات الخارجية والداخلية وفي مقدمتها استقرار أسواق النفط، واستمرار أو انتهاء القيود المفروضة على الصادرات النفطية وقدرة الحكومة على إدارة السيولة العامة، ومدى نجاح البنك المركزي في الحفاظ على استقرار سوق الصرف ويمكن رسم ثلاثة سيناريوهات رئيسية:

أولاً: السيناريو المتفائل (احتواء الأزمة)

يقوم هذا السيناريو على افتراض استئناف صادرات النفط بصورة طبيعية خلال فترة قصيرة وانخفاض المخاطر الجيوسياسية، وتحسن أسعار النفط العالمية، مع استمرار الحكومة في ضبط الإنفاق وتعزيز الإيرادات غير النفطية وفي هذه الحالة يمكن أن ينخفض العجز المالي تدريجياً، وتراجع الحاجة إلى التمويل النقدي وتستقر احتياطات البنك المركزي عند مستويات آمنة، كما تضيق الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية، ويستعيد القطاع المالي جزءاً من الثقة المفقودة، بما يسمح بعودة النشاط الاقتصادي إلى مساره الطبيعي ويمثل هذا السيناريو أقل السيناريوهات كلفة إلا أن تحقيقه يعتمد بدرجة كبيرة على عوامل خارجية لا تملك الحكومة العراقية السيطرة المباشرة عليها، أهمها توقف الحرب الأمريكية - الإسرائيلية على إيران توقفاً تاماً وهذا مما لا نتوقعه وفق المعطيات المتوفرة إذ من الممكن أن تتجدد الحرب بمبادرة إسرائيلية قبل يوم ٢٧ تشرين

الاول القادم (موعد الانتخابات الاسرائيلية) فيما لو شعر نتنياهو ان حظوظه الانتخابية غير جيدة مما ينمي مشاعر الخوف لديه من أحكام قضايا الفساد التي تنتظره بعد مغادرته منصب رئاسة الوزراء.

ثانيا: السيناريو الأساسي (استمرار الضغوط)

يفترض هذا السيناريو استمرار الظروف الحالية دون تحسن أو تدهور جوهري بما يعني استمرار انخفاض الإيرادات النفطية واتساع العجز المالي مع بقاء الاعتماد على التمويل الداخلي لتغطية الالتزامات الحكومية. وفي هذا السيناريو ستستمر احتياطات النقد الأجنبي بالتراجع التدريجي، مع اتساع محدود في الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية، وارتفاع كلفة إدارة السياسة النقدية، وتراجع قدرة الدولة على تمويل الإنفاق الاستثماري، مع إعطاء الأولوية للرواتب والتقاعد والسلع الأساسية، ويمثل هذا السيناريو حالة استنزاف بطيء للموارد المالية دون الوصول إلى أزمة مالية شاملة، لكنه يقلص هامش المناورة أمام صانع القرار مع مرور الوقت.

ثالثا: السيناريو المتشائم (أزمة الاستدامة المالية والنقدية)

يقوم هذا السيناريو على افتراض استمرار تعطل الصادرات النفطية أو انخفاض أسعار النفط إلى مستويات أدنى مع استمرار خروج رؤوس الأموال وتزايد الطلب على الدولار، وعدم توافر مصادر تمويل بديلة، وفي هذه الحالة قد تتسارع وتيرة استنزاف الاحتياطات الأجنبية، ويتسع الفارق بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية

إلى مستويات يصعب احتواؤها، بينما يزداد الاعتماد على التمويل النقدي للعجز، الأمر الذي يرفع احتمالات التضخم، ويضعف الثقة بالدينار العراقي، ويزيد الضغوط على الجهاز المصرفي كما قد تضطر الحكومة إلى اتخاذ إجراءات مالية استثنائية مثل تأجيل بعض المدفوعات الاستثمارية، أو إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام، أو اللجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي بشروط أكثر كلفة وهو ما ينعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي

التقدير الاستراتيجي

في ضوء المؤشرات الحالية يبدو أن الاقتصاد العراقي يتحرك ضمن حدود السيناريو الأساسي مع وجود مخاطر حقيقية بالانتقال إلى السيناريو المتشائم إذا استمرت الصدمات الخارجية أو تأخرت الإجراءات الإصلاحية ولا تكمن خطورة المرحلة الراهنة في حجم العجز المالي وحده، وإنما في تزامن أربعة اختلالات استراتيجية في وقت واحد:

1. تراجع الإيرادات النفطية وهي المصدر الرئيس لتمويل الموازنة.
2. استنزاف تدريجي لاحتياطيات النقد الأجنبي.
3. اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازية.
4. تصاعد الاعتماد على التمويل النقدي للعجز بما يهدد استقلالية السياسة النقدية.

إن اجتماع هذه العوامل يشير إلى انتقال الاقتصاد العراقي من مرحلة

إدارة الأزمة المالية إلى مرحلة اختبار الاستدامة المالية والنقدية وهي مرحلة تتطلب إجراءات إصلاحية سريعة، لأن كلفة الإصلاح المبكر تبقى أقل بكثير من كلفة معالجة أزمة مالية أو نقدية مكتملة الدركان.

رابعاً: التوصيات العاجلة (خلال 100 يوم)

في ضوء المؤشرات المالية والنقدية الراهنة فإن الأولوية لا ينبغي أن تنصرف إلى تحقيق النمو الاقتصادي بقدر ما ينبغي أن تتركز على الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي ومنع تحول أزمة السيولة إلى أزمة ملاءة مالية أو أزمة ميزان مدفوعات وتحقيقاً لذلك تقترح هذه الورقة الإجراءات الآتية:

1. إعلان برنامج طوارئ مالي وطني

تشكيل خلية إدارة مالية عليا برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزارة المالية، والبنك المركزي، ووزارة النفط، ووزارة التخطيط، الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية تتولى المتابعة اليومية للتدفقات النقدية والإيرادات النفطية والاحتياطات الأجنبية مع رفع تقارير أسبوعية عن المخاطر والإجراءات التصحيحية.

2. إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام

باعتقاد مبدأ الأولويات المالية، بحيث يوجه الإنفاق أولاً إلى:

أ- الرواتب والأجور.

- ب- المعاشات التقاعدية.
- ج- الرعاية الصحية والأدوية.
- د- الأمن والدفاع.
- هـ- الطاقة الكهربائية والوقود.
- و- شبكة الحماية الاجتماعية.

وفي المقابل، يُؤجل أو يعاد جدولة الإنفاق الاستثماري منخفض الأولوية والمشروعات التي لا يترتب على تأخيرها ضرر اقتصادي أو اجتماعي مباشر.

3. تعزيز الإيرادات غير النفطية بصورة عاجلة

من خلال توسيع الوعاء الضريبي والكمركي، وتشديد الرقابة على المنافذ الحدودية، وتسريع التحول نحو الجباية الإلكترونية، ومراجعة الإعفاءات غير المبررة، بما يرفع الإيرادات غير النفطية دون فرض أعباء ضريبية جديدة على ذوي الدخل المحدود.

4. حماية احتياطات النقد الأجنبي

باعتتماد سياسة أكثر تشدداً في إدارة الطلب على العملة الأجنبية مع إعطاء الأولوية لاستيراد السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج وتشديد الرقابة على التحويلات التجارية ومكافحة عمليات المضاربة وغسيل الأموال بما يحافظ على كفاءة استخدام الاحتياطات الأجنبية.

5. المحافظة على استقلالية البنك المركزي

إذ ينبغي أن يبقى التمويل النقدي للعجز المالي محصوراً في أضيق الحدود بوصفه أداة استثنائية ومؤقتة، مع وضع سقوف كمية وزمنية واضحة حفاظاً على استقلالية السياسة النقدية، ومنع انتقال الاقتصاد إلى حالة الهيمنة المالية، التي تصبح فيها السياسة النقدية رهينة لاحتياجات تمويل الموازنة.

6. إدارة الدين العام بكفاءة أعلى

بإعادة هيكلة برنامج الاقتراض الداخلي والخارجي بما يحقق أقل كلفة ممكنة مع تجنب تراكم التزامات قصيرة الأجل قد تضغط على الموازنات اللاحقة وربط أي توسع في الاقتراض بخطط استثمارية ذات عائد اقتصادي واضح.

7. تسريع إصلاح القطاع المصرفي

من خلال تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي من خلال تحسين الحوكمة والرقابة، وتوسيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، وزيادة قدرة المصارف على تعبئة المدخرات المحلية، بما يساهم في تقليل الاعتماد على النقد خارج الجهاز المصرفي.

8. تنشيط الإنتاج المحلي

بإطلاق حزمة دعم مؤقتة للقطاعات الزراعية والصناعية وتقديم تسهيلات ائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بهدف تقليل الاعتماد على الاستيراد، وتحسين ميزان المدفوعات، وتوفير فرص العمل.

9. بناء نظام إنذار اقتصادي مبكر

بإنشاء منصة وطنية لقياس المخاطر الاقتصادية بصورة آنية، تتضمن مؤشرات يومية وأسبوعية عن:

- أ- الإيرادات النفطية.
- ب- السيولة الحكومية.
- ج- الاحتياطيات الأجنبية.
- د- سعر الصرف.
- هـ- مستويات التضخم.
- و- التدفقات الرأس مالية.
- ز- مؤشرات النشاط الاقتصادي.

بما يسمح بالتدخل المبكر قبل تحول الضغوط المؤقتة إلى أزمات هيكلية.

10. إطلاق برنامج إصلاح مالي سريع

إذ ينبغي أن تكون إجراءات الطوارئ الحالية جزءاً من برنامج إصلاح يمتد لعدة سنوات، يهدف إلى تنويع مصادر الإيرادات العامة، وإعادة هيكلة الإنفاق الحكومي، وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وتقوية العلاقة المؤسسية بين السياسة المالية والسياسة النقدية وفق أفضل الممارسات الدولية.

11. إصلاح شركات القطاع العام وإعادة توظيفها كمحرك للنمو الاقتصادي

إذ لا يكتمل برنامج الإصلاح المالي متوسط الأجل دون إعادة هيكلة شركات القطاع العام وتحويلها من مراكز استنزاف للمالية العامة إلى مؤسسات إنتاجية قادرة على تحقيق قيمة مضافة وأرباح مستدامة ولذلك، ينبغي إعداد برنامج وطني لإصلاح هذا القطاع يستهدف مضاعفة أرباح الشركات العامة خلال مدة تتراوح بين سنة وثلاثة سنوات، من خلال رفع كفاءة الإدارة، وتحديث نظم الحوكمة، وتحسين الإنتاجية، وتقليل الهدر التشغيلي والمالي، وإخضاع الأداء لمؤشرات قياس واضحة وقابلة للتقييم.

كما تبرز الحاجة إلى مراجعة قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ بما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الحديث، وبما يمنح هذه الشركات مرونة إدارية ومالية أكبر، ويعيد النظر في سياسات توزيع الأرباح وآليات الاحتفاظ بجزء أكبر منها لإعادة الاستثمار والتوسع والتحديث، بدلا من استنزاف فوائدها المالية، بما يعزز قدرتها على النمو ورفع مساهمتها في الإيرادات العامة. وفي السياق ذاته، ينبغي الانتقال من فلسفة احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي إلى فلسفة الشراكة الإنتاجية مع القطاع الخاص، من خلال توسيع تطبيق نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، والدخول في مشروعات مشتركة، والاستفادة من الخبرات الإدارية والتكنولوجية والتمويلية التي يمتلكها القطاع الخاص، مع المحافظة على ملكية الدولة للأصول الاستراتيجية، ومن شأن هذا التوجه أن يرفع كفاءة استخدام الأصول العامة، ويزيد العائد الاقتصادي للشركات الحكومية، ويخفف الأعباء عن الموازنة العامة، ويخلق بيئة أكثر تنافسية وجاذبية للاستثمار، ويمثل إصلاح شركات

القطاع العام أحد أهم المسارات الاستراتيجية لتنويع الإيرادات العامة، وتقليل الاعتماد على النفط، وتعزيز النمو غير النفطي، بما ينسجم مع أهداف الاستدامة المالية والتحول التدريجي نحو اقتصاد أكثر إنتاجية وكفاءة.

الخلاصة

تكشف المؤشرات الراهنة أن الاقتصاد العراقي يواجه اختباراً حقيقياً للاستدامة المالية والنقدية، وليس مجرد أزمة سيولة مؤقتة فالتراجع الحاد في الإيرادات النفطية، وتزايد العجز المالي، واستنزاف الاحتياطيات الأجنبية واتساع الفجوة في سوق الصرف، والاعتماد المتزايد على التمويل النقدي، تمثل حلقات مترابطة لأزمة واحدة ذات أبعاد مالية ونقدية وهيكلية، ومع ذلك فإن حجم الاحتياطيات الأجنبية، وانخفاض الدين الخارجي نسبياً، وامتلاك العراق قاعدة موارد طبيعية كبيرة، توفر للدولة فرصة مهمة لتجاوز الأزمة إذا ما اقترنت بإجراءات سريعة وحازمة تعيد الانضباط للمالية العامة، وتحافظ على استقلالية السياسة النقدية، وتسرع مسار الإصلاحات الهيكلية. ومن ثم، فإن نجاح المرحلة المقبلة لن يقاس بقدرة الدولة على تمويل الإنفاق الجاري فحسب، وإنما بقدرتها على تحويل هذه الأزمة إلى نقطة انطلاق لإعادة بناء نموذج اقتصادي أكثر تنوعاً وكفاءة واستدامة.



لِدَوْلِيَّةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجْتَمَعٍ مُشَارِكٍ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
